

عن نصف الهبة فللوهاب ان يرجع فيما بقى وهبته الف درهم فعوضه واحدا من تلك الالف او وهبه اذ اذنوا بها فعوضه الثوب عن الدار لم يكن عوضا وهو فسح للهبة في ذلك القدر ويرجع في الباقي وهب له خبطة فعوضه دقيقتها او صنع الثوب الموهوب فعوضه به كان عوضا وهب له شيئين في عقدين فعوض احدهما عن الاخر كان عوضا وذكر الكرخي ان عند ابي يوسف لا يكون عوضا ولو كانت هبة وصدقة فعوضه الصدقة عن الهبة كانت عوضا ولو وهب ثم رجع في نصفها لا يفسد في الباقي ولو وهب الموهوب له من احد ثم رجع للاول ان يرجع فيها وعند زفران رجع بالرضا لا يرجع الاول فيها ولو تصدق به التالت على الثاني لم يكن للاول الرجوع وهب الرجل عبدا فلاحدها الرجوع بنصيبه مع غيبة صاحبه وفي القينة وينبغي ان يعدل بين اولاده في العطايا وذلك في التسوية بين الذكر والانثى عند ابي يوسف وعلى قدر الميراث عند محمد لذلك مثل الاثني عشر ويجوز ان يعطى البعض دون البعض حكما لكنه ترك الانصاف وان كان بعضهم فاجدا فاسقا والبعض فقيرا عابدا عند المتقدمين وعند

المأخزين

المأخزين لا باس بان يعطى لعالمين المتأخرين دون الفسقة فان وهب ماله كله للمؤمن قال محمد هو آثم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مثل هذه الصورة اتق الله قال محمد واجيزه قضاء ولا ينبغي ان يعطى ولده الفاسق اكثر من قوته لانه اعانة على المعصية تصدق على فقير طارحة على ظن انه فليس فليس له ان يسترد بها وعن فتاوى السعدى ان قال ملكت منه فلما آثم ظهر انه طارحة له ان يسترد وان قال ملكت هذا لا يسترد وقيل لا يسترد في الحالين وفي النبايع ولو ان رجلا اتخذ وليمة للختان واهدى اليه الناس هدايا اختلف المشايخ فيها قال بعضهم هي للوالد سواء <sup>قللا</sup> هي للصغير او لم يقولوا اسموها الى الاب او الى الابن لانه هو الذي اتخذ الوليمة قال عليه الصلاة والسلام يخرج بالضممان وقال بعضهم هي للولد لان الوالد اتخذ الوليمة للولد وقال بعضهم اذ قالوا هذه للولد فهي له وان لم يقولوا شيئا فهي للوالد قال النقيبه ابو الليث ان كانت الهدية مما تصاح للصبي مثل ثياب الصبي او شيئ يستعمل للصبيان فهي له وان كانت الهدية دراهم او دنانير او شيئا من متاع البيت والحيوان فان اهذاه احد